Association of Islamic Banking Institutions, Malaysia

Shariah Audit Conference on the 10th May 2011.

أثر نتائج التدقيق الشرعي في تحديد أنواع تقارير المدققين الشرعيين

Shari'a Audit Findings in determining Types Shari'a Auditors' Reports

إعداد

الدكتور عبدالباري مشعل

المدير العام – شركة رقابة للاستشارات

ليدز – بريطانيا



شركة خاصة مسجلة برقم (06405981) ليدز - بريطانيا

Email: bari6667@gmail.com
Email: gm@raqaba.co.uk
Mobile: 00965 9648176
Fax : 00965 5357507
Websit: www.raqaba.co.uk

أثر نتائج التدقيق الشرعي في تحديد أنواع تقارير المدققين الشرعيين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فأشكر الزملاء في Association of Islamic Banking Institutions, Malaysia على إتاحة الفرصة للمشاركة في مؤتمر التدقيق الشرعي المنعقد في ١٠ مايو في ماليزيا، وسأتناول في هذه الورقة أثر نتائج التدقيق الشرعي في تحديد أنواع تقارير المدققين الشرعيين.

وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال ما يأتي:

المحور الأول: الملاحظات الشرعية

المحور الثاني: تقارير المدققين الشرعيين

المحور الثالث: كفاءة التقارير

المحور الأول: الملاحظات الشرعية

أولاً: أنواع الملاحظات الشرعية

ثانياً: معالجة الملاحظات الشرعية

ثالثاً: الإفصاح عن الملاحظات الشرعية

أولاً: أنواع الملاحظات الشرعية

من خلال الاستقراء والممارسة يمكن تصنيف الملاحظات الشرعية الناتجة عن التدقيق الشرعي إلى الأنواع الآتية:

النوع الأول: مخالفة للإجراءات الشرعية المعتمدة، مثل:

١. الاقتراض والإقراض بالربا.
٢. أن يكون محل العقد محرماً كالمسكرات والخدمات والمنافع المحرمة.
٣. أن يكون محل العقد الآجل أو السلم أو الاستصناع ذهباً أو فضة والثمن نقوداً.
٤. أن يكون الثمن والمثمن ربوياً (نقود أو سلع) في العقود المؤجلة أو السلم أو الاستصناع.
٥. أن يكون التمويل لعميل سبق له التعاقد على محل التمويل.

٦. بيع قبل تملك السلعة المعينة في عقود المساومة والمرابحة.
٧. بيع قبل قبض السلعة المعينة في عقود المساومة والمرابحة.
٨. بيع المسلم فيه أو المستصنوع قبل قبضه.
٩. تأخير دفع رأس مال السلم عن تاريخ العقد.
١٠. دفع فوائد في حال انكشاف حسابات البنك لدى البنوك المراسلين.
١١. دفع فوائد في حال التأخر عن دفع أي مستحقات.
١٢. تسلم غرامات وفوائد تأخير من المدينين للمصرف.

النوع الثاني: مخالفة في النماذج

١. استخدام عقود أو نماذج غير معتمدة شرعاً.
٢. استخدام عقود أو نماذج غير مطابقة في بعض بنودها للصيغ المعتمدة شرعاً.
٣. خلو العقود من التواريخ، أو وصف البضاعة، أو الثمن، أو اسم العميل، أوالتواقيع.

ثانياً: المعالجات الشرعية:

١. إزالة سبب المخالفة إن أمكن مثل: فسخ العقد، أو رد الفوائد، والغرامات،...إلخ.
٢. استكمال البيانات الناقصة في العقد أو النموذج بشكل لا يتناقض مع البيانات المثبتة.
٣. تجنيب الفوائد والغرامات المتسلمة لحساب الأعمال الخيرية.
٤. تجنيب أرباح العقود الباطلة لحساب الأعمال الخيرية.
٥. التنبيه بعدم التكرار في حال عدم وجود أثر مالي واجب التجنيب.

وفي كل حال يجب أن تستند المعالجات الشرعية إلى المعايير الشرعية المعتمدة، ويجب الحرص على وجود معايير شرعية كافية لتغطية المعالجات الشرعية لجميع المخالفات الشرعية الممكنة.

ثالثاً: الإفصاح عن المخالفات الشرعية

١. يجب الإفصاح عن المخالفة الشرعية الجوهرية وما اتخذته إدارة المؤسسة من إجراء تصحيحي بشأنها سواء ترتب عليها أثر مالي محرم أو لم يترتب. مثل:
- الاقتراض الربوي: ينص على المخالفة وموقف الهيئة تجاهها علماً أنه لا يترتب عليها أثر مالي غير شرعي في إيرادات الشركة.
- الدخول في عقود غير شرعية: ينص في التقرير على رأي الهيئة ببطلان تلك العقود وتجنيب ما ترتب عليها من إيرادات محرمة والتزام المؤسسة بالتجنيب فعلاً.

٢. يجب الإفصاح عن تجنيب الإيرادات المحرمة التي تحققت من مصادر غير مشروعة سمح بتسلمها استناداً لرأي شرعي مثل: فوائد حسابات المراسلين، والجزء المحرم من إيرادات الشركات المختلطة.

٣. لا يفصح عن الملاحظات التي لا تعد جوهرية في النظر الشرعي، ويكتفى بمعالجتها داخلياً مع إدارة البنك أو المؤسسة.

وفي كل حال إن الإفصاح عن المخالفات الشرعية الجوهرية متطلب مهني، وعدم الإفصاح عن المخالفات غير الجوهرية لا يلزم منه عدم معالجة هذه المخالفات داخليا بين الهيئة والمؤسسة. ويؤثر هذا الإفصاح بشكل رئيس في شكل فقرة الرأي من تقرير المدقق كما سيأتي بيانه في المحور الثاني.

المحور الثاني: تقارير المدققين الشرعيين [١]

إن تقارير المدقق الشرعي الخارجي (تقارير هيئات الرقابة الشرعية[٢]) بشأن مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية؛ هي محور اهتمام المتأثرين بالمؤسسة المالية الإسلامية ملاكاً وعاملين وجهاتٍ إشرافيةً وعملاء وجمهور المجتمع. ونميز بين ثلاثة أنواع من التقارير هي:

١. خطاب الإدارة: هو تقرير إلى إدارة المؤسسة يلفت نظر المؤسسة إلى وجود نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الشرعية الداخلية[٣] يجب العمل على تلافيها تحسيناً للنظام من خلال فرق عمل داخلية أو استشارة خارجية.[٤].

٢. التقرير الأولي: وهو تقرير تفصيلي بالملاحظات الشرعية الناتجة عن مراجعة الالتزام، ويتضمن هذا التقرير ملخصاً لعملية التدقيق ونتائجها. ويحتوي على الملاحظات الواردة

---

[١] نعتمد في هذا الموضوع على ورقة بحثية بعنوان "تصنيف تقارير هيئات الرقابة الشرعية" للباحث، قدمت في حلقة نقاشية في الكويت بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٣.

[٢] طبقاً لمعيار الضبط (١) تعيين هيئة الرقابة الشرعية: "هيئة الرقابة الشرعية جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات. ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة".

[٣] سنشير إليه في الفقرة التالية.

[٤] يقدم هذا التقرير على مستوى التدقيق المالي الخارجي بتكلفة مستقلة، ولا مانع أن يقدمه المدقق الشرعي الخارجي (هيئات الرقابة الشرعية) بالطريقة نفسها.

علـى أنشـطة المؤسسـة بشكل كامل، ورأي المؤسسـة فـي كل ملاحظـة، ثـم رأي المـدقق الشرعي (الهيئـة) بشأن كل ملاحظـة في ضـوء رأي المؤسسـة، من حيث أثره علـى بقاء الملاحظة أو زوالها.

أ) التقرير النهائي : وهو تقرير نمطي مختصر Short form، مضمونه رأي المدقق الشرعي الخارجي (هيئة الرقابة الشرعية) في مدى التزام إدارة المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية. وهذا التقرير هو الهدف النهائي لعمل المدقق الشرعي الخارجي (هيئات الرقابة الشرعية) ويقدم للجمعية العمومية. وهو محور اهتمام المتأثرين بالمؤسسة، من المساهمين، والجهات الإشرافية، ولذا يجب أن يعبر بوضوح عن رأي الهيئة في مدى الالتزام. وهذا التقرير هو محور اهتمامنا في هذه الفقرة.

وسنتناول هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

أولاً: **محتويات التقرير.**

ثانياً: أنواع التقارير

ثالثاً: نماذج التقارير

أولاً: محتويات التقرير[٥]

يجب أن يتضمن تقرير المدقق الشرعي (هيئة الرقابة الشرعية) توثيقاً ملائماً على النحو الآتي:

١ -وضع عنوان للتقرير مثل: تقرير المدقق الشرعي الخارجي / تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
٢ -تحديد الموجه إليهم التقرير مثل: إلى مساهمي المؤسسة.
٣ -وضع تواقيع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
٤ -تدوين تاريخ إعداد التقرير والفترة المالية التي يغطيها.

أما صلب التقرير فيحتوي على فقرتين رئيستين هما:

الفقرة الأولى: فقرة نطاق العمل

تشمل هذه الفقرة النص على ما يأتي:

---

[٥] تمت اقتباس المصطلحات المستخدمة بالنسبة لأنواع تقارير التدقيق الشرعي من تقارير المراجع المالي الخارجي مع مراعاة معيار الضبط (١) الصادر عن AAIOFI بشكل أساسي.

١ -بيان الغرض من التدقيق، وأن مسؤولية الإدارة التنفيذ، ومسؤولية المدقق إبداء الرأي.

٢ -وصف طبيعة عمل المدقق الذي تم أداؤه، وأن الفحص أو التدقيق تم طبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها، وأن الفحص تم على أساس العينة، وأن العمل الذي قام به المدقق (الهيئة الشرعية) يقدم تأكيداً معقولاً وليس يقينياً ويوفر أساساً كافياً لإبداء الرأي.

الفقرة الثانية: فقرة الرأي

توضح هذه الفقرة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التدقيق. وتمثل رأي المدقق وحكماً صادراً منه بعد تقويم الأدلة والتأكيدات التي حصل عليها. ويستهدف تقرير المدقق الشرعي بيأن رأي المدقق الشرعي (هيئة الرقابة الشرعية) بشأن مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية كما هي في المعايير المعتمدة.

ثانياً: أنواع التقارير:

تختلف تقارير/ آراء المدققين الشرعيين بشأن مدى الالتزام الشرعي تبعاً لأمور:

أ. مدى انحراف المؤسسة عن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وقد يكون الإنحراف جوهرياً، أو غير جوهري.

ب.مدى القيود المفروضة من قبل المؤسسة على تنفيذ مهمة التدقيق الشرعي.

ج. مدى الحصول على أدلة إثبات كافية.

وبصفة عامة يتم التمييز بين أربعة أنواع لآراء/تقارير المدققين تبعاً لذلك وهي:

١. التقرير النظيف	Unqualified report **or** opinion
٢. التقرير السلبي	Adverse report **or** opinion
٣. الامتناع عن الرأي	Disclaimer of opinion
٤. التقرير المقيد/ المتحفظ	Qualified report or opinion

وفي ضوء سياسة الإفصاح عن المخالفات الشرعية كما تم بيانها في البند ثالثاً من المحور الأول سنحدد مسوغات استخدام كل نوع من التقرير/الرأي في ضوء الأمور الثلاثة المذكورة آنفاً، ووذلك على النحو الآتي[٦]:

١. التقرير النظيف (١) ✓ **العقود والمعاملات المبرمة مطابقة لأحكام الشريعة** ✓ **التأكيد بأن حساب الزكاة تم وفقاً للأسس المعتمدة شرعاً** ✓ **التأكيد على توزيع أرباح حسابات الاستثمار طبقاً للأسس المعتمدة شرعاً**	✓ عدم وجود أي انحراف جوهري أو غير جوهري ✓ عدم وجود قيود على تنفيذ المهمة ✓ كفاية الأدلة ✓ وجود انحراف غير جوهري ✓ من المهم إظهار إشراف المدقق على حساب الزكاة أما إخراجها فيتوقف على الاتفاق بين المساهمين والإدارة ويتم الإفصاح طبقاً للاتفاق. ✓ في حالة البنوك التي فيها ودائع استثمار يتم التأكيد على توزيع الأرباح طبقاً للشريعة.
١. التقرير النظيف (٢) ✓ **الإفصاح عن تسلم فوائد حسابات المراسلين، وغرامات التأخير وتجنيبها للأعمال الخيرية**	✓ وجود فوائد متسلمة على حسابات المراسلين ✓ وجود غرامات تأخير على المدينين للأعمال الخيرية
٢. الامتناع عن الرأي	✓ عدم كفاية الأدلة ✓ وجود قيود على تنفيذ المهمة
٣. التقرير السلبي **العقود والمعاملات المبرمة غير مطابقة لأحكام الشريعة**	✓ وجود انحراف جوهري كلي.

[٦] يفرق في تقارير المراجع الخارجي بين أربعة أنواع طبقاً لأنواع الرأي وهي: الرأي النظيف غير المقيد، الرأي النظيف المقيد، الرأي السلبي، الامتناع عن إبداء الرأي. (موسوعة معايير المراجعة، ج٣، ص ٩٦). وتحاول هذه الورقة تلمس بعض المعالم التي يمكن أن يستند إليها في تصنيف تقارير الهيئات الشرعية تبعاً لمستوى الالتزام.

٤. التقرير المقيد/ المتحفظ ✓ **نظيف فيما عدا ...إلخ**	✓ وجود انحراف جوهري جزئي لا يؤدي إلى إبداء رأي سلبي

ثالثاً: نماذج التقارير

١. **نموذج التقرير النظيف** (١) Unqualified report **or** opinion

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

إلى مساهمي المؤسسة المالية الإسلامية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً لخطاب التكليف، قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذتها المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية في / / لإبداء الرأي في مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا.

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة المؤسسة، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل في مدى التزام المؤسسة بذلك بناء على تدقيقنا وفي تقديم تقرير لكم.

لقد قمنا بتدقيقنا طبقاً لمعايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب منا تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات والتأكيدات والإقرارات التي نعتبرها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المؤسسة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية.

لقد قمنا بتدقيقنا على أساس فحص عينات من كل نوع من أنواع العقود والمعاملات المنفذة خلال الفترة، ونعتقد بأن أعمال التدقيق التي قمنا بها توفر أساسا مناسباً لإبداء رأينا.

في رأينا:

١ إن العقود والمعاملات التي أبرمتها المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية في / / تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٢ إن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار تم وفقاً للأساس المعتمد من قبلنا.

٣ إن احتساب الزكاة تم وفقاً للمبادئ المعتمدة من قبلنا.

هيئة الرقابة الشرعية (أسماء وتواقيع أعضاء الهيئة) (تاريخ التقرير)

٢. **نموذج التقرير النظيف** (٢) Unqualified report **or** opinion

في حال الحاجة إلى إضافة فقرة إيضاحية لا تؤثر على الرأي النظيف، لكن يرى المدقق الشرعي (الهيئة الشرعية) أن من الملائم التأكيد عليها فيمكن إضافة هذه الفقرة بعد فقرة الرأي.

ويمكن التمثيل لذلك بحالة وجود فوائد ربوية ترتبت للمؤسسة على أرصدة حساباتها في بنوك ربوية أجنبية (حسابات المؤسسة لدى المراسلين) ولم تتمكن المؤسسة من ترتيب بديل آخر مشروع للتعامل مع تلك البنوك، وكل ذلك بالاستناد إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الفوائد تذهب تلقائياً لحساب الأعمال الخيرية في المؤسسة لصرفها في أوجه البر ولا تدخل ضمن إيرادات العمليات للمؤسسة وذلك طبقاً للإرشادات الشرعية المعتمدة.

وهنا يلاحظ أن ترتب الفوائد لم يكن بناء على مخالفة من المؤسسة، وإنما بناء على إرشاد شرعي معتمد، وذلك للحاجة التي تقتضي وجود مثل هذه الحسابات. وبالتالي لا يؤثر وجود هذه الفوائد الربوية في مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية. وضابط هذه الحال هو حرمة العمل بالنسبة لقواعد الشرعية العامة، لكن أقدمت عليه المؤسسة في ضوء الإرشاد الشرعي المعتمد تقديراً للحاجة.

وكذلك الحال بالنسبة لغرامات التأخير التي تفرض على أساس الالتزام بالتبرع لطرف ثالث.

ويمكن إضافة الفقرة الإيضاحية الخاصة بذلك بعد فقرة الرأي في التقرير النظيف الأول على النحو الآتي:

- جميع غرامات التأخير/الفوائد الربوية التي تم تسلمها وفقاً لإرشاد شرعي معتمد تم صرفها في أغراض خيرية. (نموذج –١)
- جميع غرامات التأخير/ الفوائد الربوية التي تم تسلمها وفقاً لإرشاد شرعي معتمد تم تجنيبها في حساب الأعمال الخيرية بغرض صرفها على الأغراض الخيرية. (نموذج –٢)

٣. **نموذج التقرير السلبي Adverse report**

تدعو الحاجة إلى إبداء رأي سلبي في حال وجود مخالفات شرعية جوهرية لا تكفي التأكيدات من قبل المؤسسة لتحقيق اطمئنان المدقق تجاه إبداء رأي نظيف. ويمكن تصور هذه الحالة عند وجود فجوة كاملة بين أحكام الشريعة الإسلامية وواقع المؤسسة بحيث أظهرت نتائج التدقيق أن أحكام الشريعة الإسلامية لم تجد طريقها للتنفيذ في واقع المؤسسة، وهو ما أطلقنا عليه الإنحراف الجوهري الكلي.

ويمكن صياغة الرأي السلبي على النحو الآتي:

في رأينا: إن العقود والمعاملات التي أبرمتها المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية في / / لم تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٤. نموذج الامتناع عن الرأي Disclaimer of opinion

تدعو الحاجة إلى الامتناع من إبداء الرأي في حال وجود قيود على نطاق عمل المدقق الشرعي الخارجي (هيئة الرقابة الشرعية) تحول دون الحصول على أدلة كافية، أو حتى في حال عدم قدرة المدقق على الحصول على أدلة كافية بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي لا تتوفر للمدقق الشرعي الخارجي المعرفة الكافية لإبداء الرأي.

ويمكن صياغة التقرير في هذه الحال على النحو الآتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

إلى مساهمي المؤسسة المالية الإسلامية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً لخطاب التكليف، قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذتها المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية في / / لإبداء الرأي في مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا.

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة المؤسسة، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل في مدى التزام المؤسسة بذلك بناء على تدقيقنا وفي تقديم تقرير لكم.

وبفعل القيود التي وضعتها المؤسسة على نطاق عملنا لم نتمكن من الحصول على أدلة كافية لإبداء رأينا بشأن مدى التزم المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية. (نموذج –١)

وبفعل ضعف التوثيق في نظام الرقابة الداخلية لم نتمكن من الحصول على أدلة كافية لإبداء رأينا بشأن مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية. (نموذج –٢)

ولهذا السبب فإننا لا نملك القدرة على إبداء رأينا بشأن مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية.

هيئة الرقابة الشرعية (أسماء وتواقيع أعضاء الهيئة) (تاريخ التقرير)

٥. صيغة الرأي المقيد/المتحفظ Qualified report or opinion

تدعو الحاجة إلى تقييد الرأي وجود مخالفة شرعية جوهرية ترتب بطبيعتها إيرادات غير مشروعة للمؤسسة، مثل البيع قبل التملك، أو تعديل جوهري في بعض بنود العقود أدى ترتيب إيرادات أوغرامات مالية غير مشروعة على العميل لصالح المؤسسة، وقد تم الحصول من المؤسسة على تأكيد بصرف تلك المكاسب غير المشروعة في أغراض خيرية أو الالتزام بصرفها في أغراض خيرية. وحيث إن هذه المخالفة تعبر عن انحراف جوهري جزئي يعكس مدى ضعف نظام الرقابة الشرعية الداخلية؛ فلا شك أنها تؤثر في مدى الالتزام، لكن لا يصل الانحراف إلى المستوى الانحراف الجوهري الكلي.

وهذا التقرير يعد نظيفاً فيما عدا المخالفة التي يجب النص عليها في التقرير.

ويمكن إضافة القيد قبل فقرة الرأي على النحو الآتي:

دخلت المؤسسة في معاملة (تبين المعاملة) غير صحيحة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وجميع الإيرادات التي ترتبت عليها تم الحصول على تأكيدات من المؤسسة بصرفها في أغراض خيرية. (نموذج -١)

دخلت المؤسسة في معاملة (تبين المعاملة) غير صحيحة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وجميع الإيرادات التي ترتبت عليها تم صرفها في أغراض خيرية. (نموذج -٢)

في رأينا:

٤ - إن العقود والمعاملات -عدا ما ذكر في الفقرة السابقة- التي أبرمتها المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية في / / تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

المحور الثالث: كفاءة التقارير

أولاً: الفصل بين مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي ومسؤولية المؤسسة:

١. يجب الفصل بين مسؤولية المؤسسة ومسؤولية الهيئة فيما يتعلق بالالتزام في تنفيذ العمليات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. إن مسؤولية الالتزام تقع بكل وضوح على عاتق إدارة المؤسسة، وهو واجب عليها، وتتحمل مسؤولية التقصير في أداء هذا الواجب. أما مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية فتنحصر في إبداء رأي بشأن مدى التزام إدارة المؤسسة بهذا الواجب.

٢. إن واجب إدارة المؤسسة تجاه الالتزام يستلزم بالضرورة العناية ببناء نظام للرقابة الشرعية الداخلية قوي وفعال، بحيث يضمن سير الأعمال طبقاً للمعايير الشرعية المعتمدة، كما يضمن أن الانحرافات عن هذه المعايير يتم اكتشافها وتحديد المسؤولية عنها، وتتخذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها. ويشمل نظام الرقابة الشرعية الداخلية أربعة عناصر أساسية هي: العاملون الأكفاء مهنياً وشرعياً، السياسات والإجراءات الملائمة التي تعكس جميع المتطلبات الشرعية، الفصل بين الوظائف المتعارضة، وجود جهة للتدقيق الشرعي الداخلي.

ثانياً: حساب الزكاة والإعلان عنها

١. من الضروري أن تقوم إدارة المؤسسة بحساب الزكاة وفق الأساس الشرعي المعتمد. ويجب الإعلان من قبل المؤسسة عن مقدار الزكاة حتى يعرف كل مساهم مقدار ما يجب عليه إخراجه، وتقوم المؤسسة بإخراج الزكاة فقط في الحالات التي تلزم نظاماً بذلك، أو بتفويض من الملاك.

٢. يجب التنبه إلى أن المدقق الشرعي الخارجي (الهيئة الشرعية) لا يحسب الزكاة وإنما يقر أسس الحساب، ويتأكد من صحة الحساب كل من المدقق المحاسبي الداخلي والمدقق المالي الخارجي. ولذا يجب أن يتضمن تقرير المدقق الشرعي الخارجي إيضاحاً في هذه الحدود دون تجاوز.

ثالثاً: إبداء الرأي في جميع معاملات المؤسسة المنفذة دون أعمال الفتوى:

١. يجب إبداء الرأي في جميع المعاملات المنفذة، ولا يجوز تقييد الرأي في "العقود والمعاملات التي اطلعنا عليها" (أي دخلت ضمن العينة محل الفحص) كما نص تقرير الضبط (١)، لأن المطلوب من المدقق إبداء الرأي في جميع المعاملات وليس في

بعضها. واستخدام أسلوب العينة متطلب مهني يمكن الاستناد إليه في إصدار أحكام على جميع المعاملات بالاستناد إلى الأحكام التي التوصل إليها من فحص العينات.

٢. ينبغي ألا يشير التقرير إلى مهام الفتوى؛ مثل أن يقول أن "العقود التي عرضت علينا" مطابقة للشريعة. لأن المطلوب هو تقرير عن المعاملات المنفذة وليس العقود التي تعتمد بغرض استخدامها في التنفيذ. ولأنه لا يمكن تنفيذ التدقيق في ظل غياب المعايير الشرعية المعتمدة. ونرى أن مهام الفتوى أمر زائد في التقرير ينقص من كفاءة التقرير.

والحمدلله وآخراً وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

د.عبدالباري مشعل



شركة خاصة مسجلة برقم (06405981) ليدز - بريطانيا
Email: bari6667@gmail.com
Email: gm@raqaba.co.uk
Mobile: 00965 9648176
Fax : 00965 5357507
Websit: www.raqaba.co.uk